

جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والجماعات المعنية بمنع العنف المسلح تطالب بتجريد الأسلحة من مناصري الكراهية والإرهاب في أعقاب اعتداء أورلاندو

في الوقت الذي يواصل فيه قادة حكومة الولايات المتحدة مداواتهم بشأن إجراءات منع العنف المسلح في أعقاب المذبحة المدفوعة بالرهاب من المثليين التي وقعت في عطلة نهاية الأسبوع الماضي في الملهى الليلي 'بلس' في مدينة أورلاندو في ولاية فلوريدا، فإن جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية تتكاتف مع المناصرين والنشطاء المعنيين بمنع العنف المسلح للمطالبة بوضع ضوابط أكثر حزمًا من أجل منع وصول الأسلحة إلى أيدي أفراد يشكلون خطراً على الناس.

تعد مأساة أورلاندو بأنها أشد حالات إطلاق الرصاص الجماعي فتكاً في التاريخ الحديث للولايات المتحدة، وهي تسلط الضوء على مدى ضعف جماعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، لا سيما من ينتمون منهم إلى أقليات الملونين، أمام العنف المدفوع بالكراهية.

لقد شهد العنف المدفوع بالكراهية تصاعداً شديداً في السنوات الأخيرة، إذ ازدادت جرائم القتل التي استهدفت المثليات والمثليين بمعدل 20 في المائة في الولايات المتحدة بين عامي 2014 و 2015، وذلك وفقاً لدراسة أصدرها في هذا الأسبوع التحالف الوطني للبرامج المناهضة للعنف. وكان 62 في المائة من ضحايا هذه الجرائم التي حدثت في العام الماضي هم من المثليات والمثليين المنتمين إلى أقليات الملونين.

تدلنا الإحصائيات التي يجريها مكتب التحقيقات الاتحادي بشأن الجرائم المدفوعة بالكراهية، وعماماً بعد عام، أن هذا العنف غالباً ما يستهدف الأشخاص بناء على سمات شخصية ترتبط بالعرق، والدين، والتوجه الجنسي. ووفقاً لمعهد ويليامز، فإن الرجال المثليين يبلعون عن تعرضهم لجرائم العنف المدفوع بالكراهية بمعدل أعلى من أي مجموعة أخرى من الضحايا، وغالباً ما تكون هذه الجرائم أكثر عنفاً وكثيراً ما تؤدي إلى إدخال الضحايا إلى المستشفيات.

ومع ذلك، لا يمكننا أن نتجاهل بأن مغايري الهوية الجنسانية يتعرضون أكثر من غيرهم لخطر التعرض للعنف المدفوع بالكراهية بسبب هويتهم الجنسانية، كما يصبح هذا الواقع أشد وطأة على الذين يُستهدفون منهم بسبب انتمائهم العرقي أو الإثني أو الطبقي أو وضعهم من حيث المواطنة. إن أربعة وخمسين في المائة من جميع جرائم القتل المرتبطة بالكراهية العنيفة ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، استهدفت نساء مغايرات للهوية الجنسانية من المنتميات لأقليات الملونين، حسب الدراسة التي أصدرها التحالف الوطني للبرامج المناهضة للعنف.

نحن ندرك الحاجة إلى التصدي إلى التعصّب الذي يدفع أعمال العنف التي تستهدف المثليين والمثليات، وندرك أيضاً أن هذا العنف يصبح أشد فتكاً عندما يُرتكب بأسلحة نارية.

يجب على أي حل يُطرح للتصدي لمشكلة العنف المدفوع بالكراهية، بما في ذلك العنف الذي يستهدف المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، أن يتصدى أيضاً للسهولة المثيرة للقلق التي يحصل المتعصبون من خلالها على مثل هذه الأسلحة الفتاكة. فعلى سبيل المثال، بوسع الأشخاص المدانين بارتكاب جرائم مدفوعة بالكراهية شراء وامتلاك أسلحة نارية بصفة قانونية وفقاً للقانون الساري. وهذا الأمر غير مقبول بتاتاً.

وكلما حدثت مذبحة جديدة، وآخرها مذبحة أورلاندو، يحدونا الأمل بأن هذا العدد من جرائم القتل قد دفع الأمريكيين إلى درجة ما عادوا يطيقون معها التعاضى عن الكراهية التي يوججها الأفراد الذين يسعون إلى بث التفرة في البلد؛ وعن القوانين الضعيفة الخاصة بالأسلحة والتي تتيح تسليح الأفراد الذين يحملون الكراهية في قلوبهم؛ وعن العدد الكبير من ضحايا جرائم القتل المسلحة والذين يتجاوز عددهم 90 قتيلاً يومياً في جميع أنحاء البلد، وهذه الجرائم تؤثر على الناس من كافة الخلفيات والتوجهات الجنسية والهويات الجنسانية.

يمكن شراء الأسلحة الهجومية بطريقة قانونية في ولاية فلوريدا، من قبيل بنندقية 'سبغ ساور إم سي أكس' التي استُخدمت في مذبحة النادي الليلي 'بلس' التي حدثت في يوم الأحد، ومن دون الخضوع لفحص التحقق من السوابق الإجرامية – طالما تمت عملية الشراء من بائع غير مرخص.

لقد اتخذت ثماني عشرة ولاية خطوات لإغلاق "الثغرة القانونية للبائعين غير المرخصين" التي تمثل خطراً كبيراً. ولكن بوسع أي شخص في الولايات الباقية، بما فيها فلوريدا، أن يشتري سلاحاً من بائع غير مرخص ودون الخضوع لفحص التحقق من السوابق الإجرامية، ودون الإجابة عن أية تساؤلات.

وبموجب القانون الاتحادي الأمريكي الحالي، بوسع الأشخاص المدرجة أسماؤهم على قوائم مراقبة الإرهاب أن يشتروا أسلحة بصفة قانونية، مستغلين هذه "الثغرة القانونية للإرهاب". ومنذ عام 2004، استغل هذه الثغرة القانونية أكثر من 2,000 شخص يُشتبه بتأييدهم للإرهاب. إلا أننا ندرك أيضاً أن آلية التدقيق هذه تنطوي على إمكانية فرض صور نمطية على مجتمعات محلية معينة والارتياح بها استناداً إلى سمات عرقية أو دينية أو الأصل القومي وغير ذلك من السمات، سواء أكانت حقيقة أم متصورة.

إن جريمة أورلاندو هي سادس مذبحة تحدث في الولايات المتحدة منذ كانون الثاني/يناير 2009 ويحقق فيها مكتب التحقيقات الاتحادي بوصفها عملاً من أعمال الإرهاب.¹ ويتعرض الأمريكيون لاحتفال القتل باستخدام الأسلحة بمعدل يفوق 25 ضعفاً مقارنة مع غيرهم من مواطني البلدان المتقدمة النمو.

لقد تأسس النظام الاتحادي لفحص التحقق من السوابق الإجرامية في عام 1994 بموجب 'قانون برادلي لمنع العنف باستخدام المسدسات'، وقد نجح هذا النظام في إيقاف أكثر من 2.6 مليون عملية بيع محظور للسلاح في متاجر الأسلحة المرخصة. ولكن تشير التقديرات إلى أن 40 في المائة من مبيعات الأسلحة في جميع أنحاء الولايات المتحدة تجري دون إجراء أي فحص للتحقق من السوابق الإجرامية، وذلك من خلال البيع في معارض الأسلحة وعبر شبكة الإنترنت.

نحن نناشد الكونغرس الأمريكي أن يشرع في وضع سبل حماية أقوى ضد العنف المسلح على المستوى الوطني، وذلك من خلال سن قوانين لتحقيق ما يلي:

1. منع المشتبه بممارستهم للإرهاب والأشخاص المدانين بارتكاب جرائم مدفوعة بالكراهية، من شراء أسلحة بصفة قانونية.
2. ضمان تطبيق فحص التحقق من السوابق الإجرامية على جميع مبيعات الأسلحة، بما فيها التي تجري عبر الإنترنت وفي معارض الأسلحة.

الموقعون،

AIDS Alabama

Americans for Responsible Solutions

The Arcus Foundation

Athlete Ally

Auburn Theological Seminary

Believe Out Loud

The Brady Campaign to Prevent Gun Violence United with The Million Mom March

Campaign To Unload

Congregation Beit Simchat Torah

The David Bohnett Foundation

Equality Alabama

Equality Federation

Equality Florida

Equality Illinois

Equality New Mexico

¹ الاعتداءات السابقة حدثت في فورت هود في ولاية تكساس (2009)؛ وفي أوك كريك في ولاية ويسكانسون (2012)؛ وفي تشارليستون في ولاية ساوث كارولينا (2015)؛ وفي تشاتونوغا في ولاية تينيسي (2015)؛ وفي سان بيرناردينو في ولاية كاليفورنيا (2015).

Equality North Carolina
Equality Pennsylvania
Everytown for Gun Safety
Fair Wisconsin
Faith in America
Family Equality Council
Freedom to Work
Gay Men's Health Crisis
GLAAD
GLBTQ Legal Advocates & Defenders
GLMA: Health Professionals Advancing LGBT Equality
GLSEN
GroundSpark/The Respect for All Project
GSA Network - Genders & Sexualities Alliance Network
International Imperial Court System
Lambda Legal
LPAC
National Black Justice Coalition
National Center for Lesbian Rights
National Center for Transgender Equality
National Gay & Lesbian Chamber of Commerce
National LGBTQ Task Force
NMAC: National Minority AIDS Council
National Religious Leadership Roundtable
New York City Anti-Violence Project
Open and Affirming Coalition of the United Church of Christ
Out & Equal Workplace Advocates
OutServe-SLDN
Pride at Work
Services & Advocacy for GLBT Elders (SAGE)
Stonewall National Museum & Archives
Transgender Legal Defense & Education Fund
The Trevor Project
United Church of Christ Justice and Witness Ministries
Women's Alliance for Theology, Ethics and Ritual (WATER)

الوسم المستخدم في الحملة (hashtags)

#DisarmHate

#WeAreOrlando